

## أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة

فاطمه نصار عياده المراعيه

مدير مالي

بلديه الاشعري

### الملخص

نظراً لأن الشركات عنصر مهم في الاقتصاد الوطني، فإن زيادة قيمتها يعد عاملاً أساسياً للتنمية المستدامة في البلاد. في الممارسة العالمية، لا يوجد نهج موحد للعوامل التي تؤثر على قيمة المشروع. من أهم عوامل زيادة قيمة المنشأة ضمان استقرارها المالي من خلال الاستخدام الفعال للموارد المالية الخاصة بها. لذلك، من المهم تطوير نظام مؤشرات يميز استدامتها المالية واتخاذ التدابير لضمان استدامتها المالية في تحسين قيمة المؤسسة. في الممارسة العالمية، لا يتم تنظيم الأداء المالي المؤسسات، وتختلف هذه المؤشرات في البلدان المختلفة. عند تقييم المالية، يتم أخذ خصائص المؤسسات في الاعتبار. علاوة على ذلك، يشكل هذا تحدياً في تقييم الاستدامة المالية للمؤسسات.

### Abstract

Since companies are an important component of the national economy, increasing their value is a key factor for the sustainable development of the country. In global practice, there is no standardized approach to the factors that affect the value of the project. One of the most important factors in increasing the value of the enterprise is ensuring its financial stability through the effective use of its financial resources. Therefore, it is important to develop a system of indicators that characterizes its financial sustainability and to take measures to ensure its financial sustainability in improving the value of the institution. In global practice, the financial performance of institutions is not regulated, and these indicators differ in different countries. When evaluating the finances, the characteristics of the institutions are taken into account. Moreover, this poses a challenge in assessing the financial sustainability of enterprises.

## المقدمة

تأثير القرارات المالية على القدرة التنافسية للأعمال موضوع لم يدرسه الباحث بعمق بعد. على الرغم من أهميتها والحاجة إلى تكييف الاستراتيجيات المالية مع خصائص المنظمة، إلا أن القليل من الدراسات ركزت على تحليل صنع القرار وتأثيره على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة. تُعد البيئة المالية للأعمال عاملاً رئيسياً لنجاح المؤسسة، وخاصة الشركات الصغيرة التي يجبرها القيود المالية على أن تكون عالية الكفاءة في تخصيص مواردها الشحيحة من أجل ضمان البقاء وتحقيق الأرباح.

تتضح أهمية القرارات المالية في الأعمال التجارية، حيث يمكن إدارة العديد من العوامل التي تساهم في الفشل بشكل صحيح من خلال الاستراتيجيات والقرارات المالية التي تدفع النمو وأهداف المنظمة. وفقاً لعدد من الدراسات، فإن الأسباب الرئيسية لفشل الأعمال هي الافتقار إلى التخطيط المالي، ومحدودية الوصول إلى التمويل، ونقص رأس المال، والنمو غير المخطط له، وانخفاض التوقعات الاستراتيجية والمالية، والاستثمار المفرط في الأصول الثابتة، وسوء إدارة رأس المال. العديد من أسباب الفشل هذه هي تحديات يمكن إدارتها بنجاح من خلال الاستراتيجيات المالية التي وضعتها المنظمة وتنفيذها. ومع ذلك، كانت دراسة القرارات المالية، لفترة طويلة، مقتصرة على الشركات الكبيرة، والتي نُشرت عنها أبحاث مكثفة، ومن السمات الرئيسية للشركات الصغيرة أنها لا تمتلك معلومات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات. يتم استخدام المعلومات التي تم إنشاؤها لدفع الضرائب ولكنها لا تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الشركات الصغيرة موظفين متخصصين من ذوي الخبرة في التخطيط والإدارة واتخاذ القرارات المالية، ويتعين على المالك اتخاذ القرارات دون أساس متين. نظراً لأن أصحاب الأعمال الصغيرة يركزون بشكل أساسي على الحصول على الموارد اللازمة لنفقات التشغيل، فمن الصعب وضع خطط مالية: لا توجد معرفة بكيفية تنفيذها، والمشكلات اليومية تطفئ على اتخاذ قرارات رواد الأعمال، والحاجة الملحة هي حل المشكلات الأساسية من أجل توليد الدخل. ومع ذلك، هذا لا يعني أن القرارات المالية لا ينبغي أن تستند إلى التخطيط المالي.

## الإطار النظري

### • القدرة التنافسية للأعمال

على الرغم من عدم وجود تصور واحد فقط للقدرة التنافسية ، إلا أن العديد من الأساليب تشير إلى عوامل متعددة تؤثر بطريقة أو بأخرى على الوضع التنافسي للشركات و / أو قطاعات الإنتاج بأكملها. وفقاً لتقرير التنافسية العالمية ، هناك ثلاثة مستويات من التنافسية :

(أ) القدرة التنافسية للمؤسسات، والتي تُعرّف بأنها "القدرة على تصميم وإنتاج وتسويق سلع وخدمات أكثر جاذبية من مجموعة مزايا المنافسين".

(ب) التنافسية القطاعية، والتي تعني أن القطاع يقدم عوائد عالية على الاستثمار وهو في مرحلة نمو قوية.

(ج) التنافسية الوطنية، والتي تُعرّف بأنها قدرة الأمة على توفير بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعملية مواتية للتطوير التنظيمي.

القدرة التنافسية هي أساس الازدهار الوطني، الذي يحدده السياق الاقتصادي الكلي والسياسي والقانوني والاجتماعي، وكذلك سياق الاقتصاد الجزئي، أي الاستراتيجيات التي تنفذها المنظمات الفردية. للقدرة التنافسية للشركة آثار مهمة، إيجابية أو سلبية، على القطاعات والبلدان. "نجاح أو فشل الشركة له تأثير على نتائج الصناعة بأكملها؛ بدوره، يحدد أداء الشركة القدرة التنافسية للمناطق والدول من خلال التأثير على المتغيرات مثل مستويات التوظيف، ومعدل النمو الاقتصادي، وفي النهاية، مستوى رفاهية الناس".

ومع ذلك، على الرغم من أن تحدي القدرة التنافسية يكمن في قطاع الشركات، حيث يجب على الشركة بناء القدرات التكنولوجية والتسويقية والإدارية ورأس المال البشري، فضلاً عن القدرات المالية، فإن مشاركة الحكومة أمر حاسم أيضاً لتطوير القدرة التنافسية للأعمال. تساعد السياسات الحكومية والدعم المؤسسي على تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وإنشاء استراتيجية تصدير قوية، وتعزيز تطوير التجمعات الصناعية وتوفير بنية تحتية فعالة، من بين مساهمات أخرى.

## • القرارات المالية

من المجالات التي لم تحظ باهتمام كبير في وضع الإستراتيجيات، خاصة في دراسة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ، القرارات المالية، على الرغم من أنها عامل محدد للقدرة التنافسية للأعمال. التحليل المالي والتخطيط، اللذان يمثلان السمات الأساسية التي تدعم الاستراتيجية التنظيمية، مع ذلك غير موجودين فعلياً في المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يفرض قيوداً على نوع القرارات المالية التي يمكن لرجال الأعمال اتخاذها. تمثل الاستراتيجية المالية طريقاً لتحقيق الأعمال التجارية والحفاظ عليها القدرة التنافسية ووضع الشركة كمنظمة عالمية المستوى. الاستراتيجية المالية هي أهداف أو أنماط أو بدائل مصممة لتحسين الإدارة المالية وتحسينها من أجل تحقيق نتائج المؤسسة.

تتكون الاستراتيجية المالية من ثلاثة أنواع مترابطة من القرارات: الاستثمار والتمويل وقرارات رأس المال العامل. تتعلق قرارات الاستثمار بتخصيص رأس المال لتنفيذ فرص الاستثمار القيمة (ذات القيمة) للشركة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وفرصة ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية للاستثمار. تتعلق قرارات التمويل بمزيج محدد من الديون طويلة الأجل ورأس المال الذي تستخدمه الشركة لتمويل عملياتها ، أي هيكل رأس المال الأمثل. تشمل قرارات رأس المال العامل إدارة الأصول والالتزامات قصيرة الأجل بطريقة تضمن كفاية الموارد لعمليات الشركة. بافتراض أن هدف الشركة هو تعظيم الأرباح، فمن المهم للشركات أن تسعى إلى الجمع الأمثل بين الأنواع الثلاثة للقرارات المالية. يجادل بأن الاستراتيجية المالية للمؤسسة مهمة جداً للشركة بحيث يجب تقييمها وتعديلها بشكل متكرر مثل الإستراتيجية التشغيلية. كما يقول إن تقييم الإستراتيجيات المالية يجب أن يكون متسقاً مع عمليات واحتياجات وخصوصيات العمل. يمثل وصف الممارسات المالية التي تقوم بها الشركات قضية حظيت باهتمام أكبر. نشر دراسة حول الممارسات المالية في الشركات المسكينية مع مراعاة خصائص المنظمات. ووجدوا أن معظم المؤسسات تضع نسبة الرافعة المالية المثلى ، وتستخدم تقنيات تقييم الاستثمار ، ولديها إدارة تقليدية تعتمد على الميزانيات وعائد الاستثمار (ROI) ، ولا تستخدم تقنيات مثل EVA أو BSC ، وتطبق النسب المالية كأسلوب للتحليل الربحية.

• قرار الاستثمار

اختيار الاستثمار هو قرار مالي يتعامل مع كيفية استثمار موارد الشركة المالية في أصول مختلفة. يجب اتخاذ قرار استثمار طويل الأجل أو قصير الأجل. استراتيجية مراقبة الميزانية هي قرار استثماري طويل الأجل يتضمن مبالغ كبيرة من الاستثمارات طويلة الأجل وغير مرنة ربما بتكلفة عالية. قرارات التدفق النقدي هي خيارات استثمار قصيرة الأجل تحدد الأنشطة اليومية للشركة. يتضمن قرارات حول مستويات النقد والمخزون والذمم المدينة.

1. العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار:

أ. التدفقات النقدية للمشروع - عند اختيار أفضل عرض استثماري ، يجب تقييم وتحليل سلسلة المقبوضات والمدفوعات النقدية على مدى عمر المشروع المقترح.

ب. معدل العائد- لاختيار الاقتراح الأمثل ، ضع في الاعتبار العوائد المتوقعة من كل عرض وكذلك المخاطر المرتبطة به.

ت. معايير الاستثمار المستخدمة - تستخدم تقنيات الموازنة الرأس مالية لتقييم خطط الاستثمار المختلفة. وهو ما يستلزم حساب مبلغ الاستثمار ، وسعر الفائدة ، والتدفقات النقدية ، ومعدل العائد، من بين أشياء أخرى. من الضروري النظر في طريقة استخدامها لتقييم المشروع.

2. ملامح قرار الاستثمار:

• ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية وسواء قامت بها الحكومة أو الوحدات الاقتصادية الخاصة ، خاصة في ظل ضيق الموارد التي لا تحمل أي فائض أو سوء استخدام.

• يستلزم الإنفاق الاستثماري تخصيص مبلغ معين من المال للأصول الثابتة التي يصعب استردادها والتي تمثل أعباء ثابتة يصعب تعديلها أو عكسها على المدى القصير إذا تبين أن هذا الإنفاق غير سليم بعد التنفيذ ، دون التسبب في خسارة كبيرة.

• هناك قدر كبير من مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالإنفاق الاستثماري لأنه يستلزم وضع تقديرات للعوائد المتوقعة على مدى فترات طويلة من الزمن ، وتزداد هذه المخاطر مع زيادة الفترة التي يتم فيها إنشاء هذه التقديرات لفترة أطول. لاتخاذ

قرار الاستثمار ، يجب أولاً فحصه، وهناك معايير مختلفة يمكن استخدامها لتحديد ما إذا كان الاستثمار سيكون مربحاً أم لا.

### تمويل الأعمال الصغيرة

بتمويل الأعمال الصغيرة، يُنظر إلى المعلومات الكمية للشركة، وخاصة حجمها وعمرها، على أنها حاسمة. على سبيل المثال، تجادل نظرية ترتيب النقر في أنه من المرجح أن تواجه الشركات الصغيرة مشاكل مرتبطة بحجمها عند الوصول إلى التمويل الخارجي، مثل عدم تناسق المعلومات وارتفاع تكاليف الوكالة. نتيجة لذلك، تفضل الشركات الصغيرة استخدام التمويل الداخلي أولاً، يليه الحصول على الائتمان، وتستصدر حقوق الملكية كملاذ أخير. ومع ذلك، فقد أظهرت دراسات أخرى نتائج مختلطة في التحقق من صحة النظرية. وجدت دليلاً يدعم الفكرة، تظهر دراسات أخرى أن تسلسل أوامر النقر "مقطوع" بسبب تفضيلات أصحاب الأعمال وشروط التمويل. تُظهر الدراسة أن طرق تمويل الشركات الصغيرة يتم تحديدها إلى حد كبير بناءً على الخبرات السابقة لأصحاب الأعمال التجارية وتصوراتهم حول سهولة الوصول إلى التمويل.

"عوامل الإجهاد المالي" عندما تنتقل الشركات إلى مراحل مختلفة من دورة حياتها. ويوضحون أنه عندما تكون الشركة صغيرة الحجم ، فإنها تعاني من نقص في رأس المال وتعتمد بشكل كبير على موارد مالكيها للتمويل. عندما تصبح الشركة أكبر سناً وتنتقل إلى مرحلة النمو، فإن وجود فجوة في حقوق الملكية المالية سيدفعها إلى اللجوء إلى الديون المصرفية للحصول على الدعم. في مرحلة النضج ، سيفقد المالك بعض السيطرة على الشركة في المقابل للأسهم الجديدة (مثل الشركاء وأصحاب رؤوس الأموال والمساهمين). ومع ذلك ، على غرار نظرية ترتيب النقر، تلقت نظرية دورة حياة العمل أيضاً انتقادات لأنها لا تمثل مسار شركة صغيرة في الواقع. اكتشفت أن العديد من الشركات لم تتبع التسلسل الخطي في دورة حياة الأعمال - فقد قفز بعضها أو تحركت عبر المراحل، بينما بقيت شركات أخرى في نفس المرحلة لمدة عشر سنوات أو أكثر. كشفت دراسة طويلة لشركات التصنيع في أستراليا أن نية ومواقف نمو مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحدد إلى حد كبير مسار التنمية الذي يجب اتباعه. كما تم الحصول على نتائج مماثلة من خلال أن مسارات تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت نتيجة عوامل خارجية وداخلية مختلطة، مثل حالة الاقتصاد ومواقف الملاك تجاه النمو. في الآونة الأخيرة،

ناقش أنه بدلاً من التركيز على المعايير الكمية لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، من المهم فحص العوامل النوعية التي تحفز رواد الأعمال على تنمية أعمالهم.

### قرارات وإجراءات الإدارة المالية

توضح نتائج الدراسة النوعية أيضاً كيف تؤثر أهداف المالكين وتصوراتهم على قرارات وإجراءات الإدارة المالية، نظراً لأن خياراتهم واستراتيجياتهم المتعمدة تميل إلى الهيمنة على التأثيرات الخارجية. على سبيل المثال، تحدث ديفيد من القبيلة عن مصادر تمويل أعماله. بينما كان لديه خطط لتوسيع عمله، كان متردداً في اقتراض الأموال من البنوك، وبدلاً من ذلك طلب المساعدة من ولديه.

### خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة

بشكل عام، تؤثر خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة على قراراتها المالية وسلوكها وفي نهاية المطاف على أداء الشركة ونموها. في هذا السياق، حددت الأدبيات العديد من الخصائص المتعلقة بشكل خاص بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة كعوامل تؤثر على السلوك المالي للشركات في هذا القطاع. وتشمل هذه حجم الشركة وعمرها ونوع الملكية والشكل القانوني والموقع الجغرافي وقطاع الصناعة وهيكل الأصول (مما يعكس القدرة على تقديم ضمانات).

حول المعايير التي ينبغي استخدامها لقياس حجم الشركة (عادةً إجمالي الأصول أو المبيعات أو عدد الموظفين)، فإن الفكرة القائلة بأن حجم الشركة له تأثير على أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة وإمكانياتها يبدو أن توسيع تتلقى موافقة عامة. عادة ما يقترن حجم الشركة بعمرها حيث يكون لها تأثير مماثل على دورة حياة الشركة. يمكن ملاحظة هذا التأثير بقوة في عملية صنع القرار في الشركة حول ما إذا كان يجب اختيار نوع معين أو آخر من التمويل والاستفادة منه. خلصت دراسة تمويل الشركات وهيكل رأس المال باستخدام عينة تتكون من، إلى أن الشركات الصغيرة "الأكبر"، كلما زاد اعتمادها على الديون طويلة الأجل والتمويل الخارجي، بما في ذلك القروض المصرفية. وهذا يتفق مع ما وجد أنه في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر المدخرات الشخصية لمدير المالك أكثر أهمية كمصدر للأموال خلال مرحلة بدء التشغيل من التمويل الخارجي مثل القروض والسحب على المكشوف من البنوك. من زاوية أخرى بقياس المدى الذي يمكن أن يؤثر فيه حجم الشركة على توافر التمويل للشركة. وجدوا بأنه مع نمو الشركات، فإنها تطور

قدرة أكبر على توسيع دائرة البنوك التي يمكن الاقتراض منها. ثم قدموا دليلاً على أن الشركات التي تتعامل مع عدة بنوك ومؤسسات ائتمانية تبلغ ضعف حجم الشركات التي لديها بنك واحد فقط.

نظراً لأن الشركات الأصغر سناً تتميز عادةً بغموض المعلومات نتيجة لعدم وجود سجل حافل، فقد يؤدي ذلك إلى إحجام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى عن إقراض هذه الشركات. وفقاً لكلاير، فإن الشركات الأصغر سناً (تلك التي تم تأسيسها منذ أقل من أربع سنوات)، تعتمد بشكل أكبر على التمويل غير الرسمي وأقل بكثير على التمويل المصرفي. ويدعم ذلك من خالص إلى التأثير الإيجابي الكبير لعمر الشركة على القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، في بحثهم حول تأثير خصائص الشركات وريادة الأعمال على وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تمويل الديون، لاحظوا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأسست منذ أكثر من خمس سنوات لديها فرصة أفضل بكثير للنجاح في طلبات الائتمان الخاصة بها مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من أجل أقل من خمس سنوات.

#### تأثير رأس المال الاستثماري على أداء المؤسسات

ما هي تأثيرات رأس المال الجريء على أداء المؤسسات؟ في الوقت الحاضر، يتبنى العلماء رأيين مختلفين: أحدهما أن رأس المال الجريء يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز أداء المؤسسات ومعظم المؤلفات ذات الصلة تدعم هذا الرأي. لا يمكن لرأس المال الجريء توفير الأموال اللازمة لتطوير الشركات المستثمرة فحسب، بل يمكن أيضاً تعزيز قيمة المؤسسات من خلال المشاركة في صنع القرار، وتحسين حوكمة المؤسسات، وتحسين تخصيص الموارد. وجد أنه على الرغم من أنه بعد الاكتاب العام، شهدت جميع الشركات انخفاضاً في الأداء، إلا أن الأداء التشغيلي للمؤسسات المدعومة كان أفضل بكثير من المؤسسات غير المدعومة. أظهر أنه إذا تم التعامل مع جميع العائدات على قدم المساواة، فإن عودة المؤسسات المدعومة كانت أفضل من تلك التي لم يكن لديها خلفية في السنوات الخمس التالية التي أشار تان ويانغ إلى أن ذلك كان له تأثير إيجابي على المدى الطويل. - أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المستقلة. استناداً إلى البيانات التي تم الحصول عليها من الصين خلال الفترة التي تم الإبلاغ عنها بأن الخروج سيكون له تأثير سلبي على أداء المؤسسة، سينخفض أداء المؤسسة بشكل كبير بعد خروج رأس المال الاستثماري، مما يثبت

التأثير الإيجابي لرأس المال الاستثماري على تحسين أداء المؤسسة من الجانب. وجدت أن دخول رأس المال الجريء ومشاركته يمكن أن يحسن أداء الاكتتاب العام للشركات بشكل كبير.

### تأثير الرافعة المالية على أداء المؤسسات

على الرغم من أن العديد من العلماء قد درسوا العلاقة بين النفوذ المالي وأداء المؤسسات، إلا أنهم فشلوا في الحصول على إجماع، واستنتجات البحث مختلفة تماماً. يعتقد بعض العلماء أن الرافعة المالية مرتبطة بشكل إيجابي بأداء المؤسسات. يمكن أن يقلل تمويل الديون من النقد الحر تدفق المؤسسات، وبالتالي زيادة قيمة المؤسسات. يمكن أن تؤدي زيادة نسبة ديون الشركات إلى تقليل تكاليف الوكالة المرتبطة بالأسهم الخارجية.

يعتقد جزء آخر من العلماء أن الرافعة المالية وأداء المؤسسات يرتبطان ارتباطاً سلبياً. عندما يكون لدى الشركات المزيد من فرص النمو، ستبنى المؤسسات سياسة رافعة مالية أكثر تحفظاً، وأظهرت فرص النمو ونسب الديون علاقة عكسية. تم إدراج الشركات المدرجة في قائمة في مقاطعة في الين كأهداف بحثية واستخدمت العلاقة بين الرافعة المالية ونمو المؤسسات. أظهرت التجريبية أن الرافعة المالية المؤسسات المدرجة في مقاطعة شانشي كان لها تأثير مثبط على نمو المؤسسات. المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم مدرجة في حوكمة المؤسسات حول أداء المؤسسات. ووجدوا أنه بشكل عام، كان هناك ارتباط سلبي بين قيود الدين وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة.

### التأثير المشترك لرأس المال الاستثماري والرافعة المالية على أداء المؤسسات

في الوقت الحالي، لا يوجد باحث يجمع بين رأس المال الاستثماري والرافعة المالية لدراسة كيف سيتغير أداء المؤسسات في ظل الجمع بين الاثنين. ولكن باعتبارهما مصدرين هامين لرأس المال، يمكن لرأس المال الاستثماري ورأس مال الديون تلبية احتياجات المؤسسات من أموال التنمية، وضمان التنمية المستدامة للمؤسسات، من أجل تعزيز أداء المؤسسة. نظراً لأن رأس المال الجريء يمكن أن يوفر دعماً مالياً وإدارياً للمؤسسات المستثمرة، وهو يساعد على نمو المؤسسات، فإننا نتوقع أن: تأثير الرافعة المالية على أداء الشركات المدعومة من رأس المال الجريء أكثر أهمية من تأثير النفوذ المالي على أداء الشركات غير المدعومة من رأس المال المغامر.

### الخاتمة

وتتطلب قدرة أكبر على التكيف إذا أرادت الشركات أن تكون قادرة على المنافسة. دور الأعمال الذي استعاد أهميته هو إدارة الموارد المالية بسبب الحاجة إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد التي تمتلكها الشركات. بهذا المعنى ، هناك ثلاث فئات أساسية من القرارات التي يجب على أي منظمة اعتبارها ضرورية بغض النظر عن حجمها: قرارات رأس المال العامل وقرارات الاستثمار وقرارات التمويل ، والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص القرارات المالية واستراتيجيات الأعمال المنفذة من قبل المنظمات المكسيكية ، وكذلك علاقتها بالقدرة التنافسية. أجرى الباحثون مقابلات من رجال الأعمال الذين قاموا بترميز المعلومات بناءً على تحليل الخطاب وتعريف المتغيرات.

## المصادر والمراجع

- Rajesh Kumar. Perspectives on value and valuation. Valuation: Theories and Concepts. Elsevier. Book, 2016. –p.4.
- Abdulsaleh, A., & Worthington, A. (2013). Small and medium-sized enterprises financing: A review of the literature. *International Journal of Business and Management*, 8(14), 36–54.
- Atherton, A. (2009). Rational actors, knowledgeable agents: Extending pecking order considerations of new venture financing to incorporate founder experience, knowledge, and networks. *International Small Business Journal*, 27(4), 470–495.
- Dalborg, C., von Friedrichs, Y., & Wincent, J. (2012). Beyond the numbers: Qualitative growth in women's businesses. *International Journal of Gender and Entrepreneurship*, 4(3), 289–315.
- Howorth, C. (2001). Small firms' demand for finance: A research note. *International Small Business Journal*, 19(4), 78–86.
- Muhammad Matar, 2006, *Modern Trends in Financial and Credit Analysis, Methods, Tools and Practical Uses*, Wael Publishing House, 2nd Edition, Jordan, p. 287, 288.
- Abor, J. (2007). Industry Classification and the Capital Structure of Ghanaian SMEs. *Studies in Economics and Finance*, 24(3), 207-219.
- Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2010). Formal versus Informal finance: Evidence from China. *Review of Financial Studies*, 23(8), 3048-3097.
- Barton, S. L., & Gordon, P. J. (1987). Corporate Strategy: Useful Perspective for the Study of Capital Structure? *The Academy of Management Review*, 12(1), 67.
- Berger, A. N., Udell, W. S., & Udell, N. H. (2002). Credit Scoring and the Availability, Price, and Risk of Small Business Credit. *Journal of Money, Credit and Banking*, 37(2), 191-222.

